

2018/10/02

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول نسبة الأداء على القيمة المضافة المطبقة على عملية كراء محل
المرجع: مکتوبکم عدد 55439 بتاريخ 17 أوت 2018.

لقد أفدتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه في إطار تهيئة محل أرشيف البنك المركزي التونسي تم إبرام عقد كراء مخزنين مع مؤسسة الأرشيف الوطني لمدة سنة قابلة للتجديد بداية من غرة مارس 2016 لحفظ الرصيد الأرشيفي للبنك بصفة مؤقتة وتضمن الفصل 3 من عقد الكراء التنصيص على معين الكراء مع إضافة الأداء على القيمة المضافة بنسبة 18 % ، مبينين أن مؤسسة الأرشيف الوطني أصدرت فاتورة الكراء لسنة 2018 تتضمن الأداء على القيمة المضافة بنسبة 19% خلافا لسنتي 2016 و 2017 .

وعلى هذا الأساس طلبتم معرفة مدى خضوع عقود الكراء المبرمة قبل موفى ديسمبر 2017 لأحكام قانون المالية لسنة 2018 فيما يتعلق بنسبة الأداء على القيمة المضافة المستوجبة.

جوابا ، يشرفني إعلامكم أن أحكام قانون المالية لسنة 2018 والمتعلقة بمراجعة نسب الأداء على القيمة المضافة تطبق ابتداء من غرة جانفي 2018 طبقا لقواعد حدث الإنشاء المنصوص عليه بالفصل 5 من مجلة الأداء على القيمة المضافة .

غير أنه تم بمقتضى أحكام الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2018 التنصيص على أن الترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة لا يطبق على المبالغ المدفوعة إلى غاية 31 ديسمبر 2017 بعنوان الصفقات المبرمة قبل غرة جانفي 2018 مع الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية المتعلقة باقتنائاتها من الأشغال والخدمات والمعدات والتجهيزات والمواد . ويشمل الإجراء الصفقات المبرمة وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية .

هذا ، وتبقى خاضعة للأداء على القيمة المضافة حسب النسب الجديدة الجاري بها العمل ابتداء من غرة جانفي 2018 وفقا للقواعد المتعلقة بحدث الإنشاء المنصوص عليه بالفصل 5 من مجلة الأداء على القيمة المضافة المبالغ المدفوعة بعنوان الشراءات العمومية التي لا تدرج في إطار الصفقات العمومية .

وبالتالي ، فإن مبالغ الكراء الراجعة إلى مؤسسة الأرشيف الوطني في إطار عقد الكراء موضوع الإستشارة تخضع للأداء على القيمة المضافة بنسبة 18 % إلى غاية 31 ديسمبر 2017 وبنسبة 19% بعد هذا التاريخ طبقا لأحكام الفصلين 1 و 7 من مجلة الأداء على القيمة المضافة .

وتقبلوا ، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير .

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام
للدراسات والتطوير الجهاني
الإمضاء: سهام بوفلديري ناصية